

دراسة السببية بين الادخار المحلي ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة : 2011-1970

بلعباس رابح

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة المسيلة

كبير مولود

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة الجلفة

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى إبراز التداخل والتأثير المتبادل بين الادخار المحلي من جهة والاستثمار والاستهلاك والصادرات من جهة أخرى في الجزائر خلال الفترة : (2011-1970) في محاولة لنمذجة الظاهرة محل الدراسة، فالادخار يشكل مصدرا هاما وفعالا في تمويل الاستثمارات حيث يعتبر إنعاش معدل الادخار من أهم المتطلبات اللازمة لتحسين أداء النمو في الدول النامية عموما والجزائر خصوصا، حيث تستهدف كل المحاولات التنموية تحقيق زيادة محسوسة في الادخار، ويعتبر انخفاض معدلات الاستثمار من الظواهر البارزة وهذا يرتبط بدوره بعلاقة سببية مع عدد آخر من العقبات، لعل أبرزها يرجع لانخفاض معدل الادخار الذي يمثل مصدرا هاما لتمويل الاستثمار، لذلك كان لابد من تحديد أثر ذلك على الاقتصاد الوطني، والقيام بدراسة نظرية وتطبيقية للادخار المحلي في الجزائر وإظهار أثره المباشر والفعال على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية: كالاستثمار والاستهلاك والصادرات.

الكلمات الدالة: الادخار ، الاستثمار، الاستهلاك، الصادرات، نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR).

Résumer:

Cet article a pour objectif de mettre en évidence les chevauchements et les influences réciproques entre l'épargne intérieure d'une part et l'investissement, la consommation et les exportations d'autre part en Algérie durant la période : (1970-2011) , dans le but de modéliser le phénomène étudié- en effet, L'épargne constitue une source importante et efficace dans le financement des investissements et où la relance du taux d'épargne est parmi les exigences les plus importantes pour améliorer les performances de la croissance économique des pays en voie de développement en général, et L'Algérie en particulier, toutes les tentatives visent à atteindre une augmentation significative de l'épargne en Algérie, plusieurs études récentes montrent que la complexité de la crise économique qui sévit, peut être attribuée à une multitude de phénomènes économiques qui reflètent dans leur globalité les lacunes qui entravent la bonne marche de l'économie. Parmi les phénomènes les plus illustratifs, Par conséquent, il est indispensable de déterminer l'impacte de l'épargne sur l'économie nationale, en se base sur une étude théorique et pratique de l'épargne intérieure, afin de montrer son impact direct sur certaines variables macroéconomiques telle que l'investissement, la consommation et les exportations.

Mots clés : l'épargne, l'Investissement, la Consommation, les Exportations, Model Vecteur Autorégressif(VAR).

تمهيد:

تدخل البشرية الألفية الثالثة في ظل متغيرات عديدة تسارعت خطواتها وشملت كل المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وهي منشغلة تماما بتقييم طبيعة هذه المتغيرات وتحديد أسبابها واستنتاج ما يمكن أن يترتب عليها من آثار على مستقبلها القريب والبعيد.

إن تحقيق النمو الاقتصادي في أي مجتمع ضرورة حتمية والمشكلة التي تواجهها المجتمعات تكمن في كيفية جعل معدل النمو الاقتصادي كافيا لمواجهة الاستهلاك السنوي في السلع المستخدمة في عمليات الإنتاج ، ولمواجهة أيضا الزيادة السنوية في عدد السكان، الأمر الذي يجعل استمرار النمو الاقتصادي عند نفس المستوى عاملا مؤديا لانخفاض مستوى المعيشة ، ولمواجهة كذلك التخلف الذي أدى إلى سوء استخدام الطاقات الإنتاجية بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية والخلقية السيئة التي تقف عائقا في سبيل التقدم والتطور الذي لا يمكن القضاء عليها إلا بإشاعة النمو اقتصاديا واجتماعيا ومعيشيا.

ولتنمية الاقتصاد الوطني لأي دولة لا بد من تمويل مشاريعها الاقتصادية ، ولا شك أن هذه العملية تتطلب بدرجة أكبر رؤوس أموال ضخمة وقروض متوفرة . والسؤال يكمن في كيفية تمويل هذه الاستثمارات بعبارة أخرى : عن مصادر تمويل لها ، فالادخار يعتبر مصدرا هاما وفعالا في تمويل الاستثمارات ، حيث أنه يعتبر إنعاش معدل الادخار من أهم المتطلبات اللازمة لتحسين أداء النمو في الدول النامية عموما والجزائر بالخصوص ، حيث تستهدف كل المحاولات التنموية تحقيق زيادة محسوسة في الادخار غير أن هذه المساعي غالبا ما تكون مشروطة بمدى التزام هذه الدول بخطط تحقيق الاستقرار وإجراءات الإصلاح الاقتصادي، لذا فإن أي دولة لا يمكن أن تحقق تنمية حقيقية شاملة ومتواصلة دون أن تتحمل عبئ مضاعفة معدل الادخار عدة مرات وذلك حتى يمكن تحقيق ما تهدف إليه السياسة الاقتصادية المتمثلة في زيادة معدل النمو للدخل الوطني حتى يصبح ضعف معدل نمو السكان ، لما في ذلك من آثار إيجابية تتمثل في علاج مشكلة البطالة ، ورفع مستوى المعيشة ومواجهة العديد من المشاكل الاقتصادية والسياسية، فلقد بينت نماذج النمو والتنمية بتجارها المختلفة أن مشكلة التكوين الرأسمالي الادخار وتحويله للاستثمار تحتل درجة كبيرة من الأهمية مقارنة بمشكلة توفير العناصر الأخرى ، وإن حل مشكلة التكوين الرأسمالي يعد شرطا ضروريا وليس كافيا لنجاح عملية التنمية في كثير من الدول الآخذة في النمو.

ولا يعني ما قيل سابقا أننا نغفل عن فكرة أن انطلاق أي مجتمع في معارج التقدم يتوقف على عدد كبير من العوامل الاقتصادية والثقافية الأخرى ، إذ لا يكفي مجرد التغلب على انخفاض معدل الادخار في دولة معينة حتى تتحقق التنمية الشاملة والمتواصلة، وإنما يجب أن تتضافر عوامل أخرى كالتقدم التقني والتكنولوجي والمهارات والكفاءات الفنية والتنظيمية اللازمة لتشغيل الطاقات الإنتاجية بجانب توافر الموارد الطبيعية والبيئية الدولية المواتية.

من خلال ما تقدم يمكن بلورة إشكالية هذه الدراسة كالتالي:

ما نوع وطبيعة العلاقة بين الادخار المحلي وكل من الاستثمار، الاستهلاك والصادرات في الجزائر؟.

ولمعالجة الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأنسب لمعالجة مثل هذه الظواهر، كما تم استخدام طرق القياس الاقتصادي والمتمثلة في نموذج أشعة الارتباط الذاتي (var) وذلك من أجل نمذجة العلاقة الاقتصادية بين الادخار وباقي المتغيرات محل الدراسة.

قمنا بتقسيم الورقة البحثية إلى ثلاث محاور مركزين في ذلك على الترابط و التسلسل بين المحاور و ذلك كما يلي:

- المحور الأول: يشمل على الإطار العام للموضوع أي الجزء النظري والمتمثل في عرض المفاهيم والعلاقات الأساسية حول الادخار.
- المحور الثاني: تطور الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة: 1970-2011.
- المحور الثالث: الدراسة القياسية لعلاقة الادخار المحلي مع بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة: 1970-2011.

المحور الأول: المفاهيم الأساسية للادخار

قامت مختلف النظريات الاقتصادية بتحديد دقيق لمفهوم الادخار بوجهات نظر مختلفة، وهذا الاختلاف يرجع لعدة عوامل أهمها الاختلاف الزمني والمكاني لأصحاب النظريات، بالإضافة إلى التباين في الهيكل الاقتصادي والنفوذ السياسي للدول التي ينتمي لها أصحاب النظريات.

نقوم باستعراض أهم المفاهيم التي عُرف بها الادخار:

- الادخار لغة "هو الاحتفاظ بجزء من الدخل للمستقبل"¹
- "الادخار هو ذلك الجزء من الدخل المتبقي بعد الاستهلاك"² حسب العلاقة التالية:

$$\text{Income} - \text{Consumption} = \text{Saving}^3$$

Saving: الادخار Income: الدخل Consumption: الاستهلاك

- "الادخار هو ذلك الجزء من الناتج الجاري (دخل متصرف) الذي لم يستخدم في الاستهلاك الجاري خلال فترة ما، وإنما تم توجيهه لبناء طاقات إنتاجية والتي تعمل على زيادة هذا الدخل أو تحافظ على مستواه المحقق فعلا"⁴.

من خلال ما سبق نلاحظ أن الادخار هو عبارة عن الفرق بين الدخل والاستهلاك، كما انه يوجه للاستثمار بغرض المساهمة في زيادة الدخل أو المحافظة على مستوى الدخل بعزله لأثر التضخم.

* ركز اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية على أهمية العلاقة التي تربط سعر الفائدة بالمدخرات العائلية، حيث أشاروا إلى وجود علاقة طردية ذات حساسية كبيرة بين المتغيرين⁵، فكلما ارتفع معدل الفائدة زاد توجه الأفراد للادخار على حساب الاستهلاك⁶، فالعائلات عند اتخاذها لقرار الاستهلاك والادخار تُفاضل بين المنفعة المستقبلية للادخار والتضحية الآنية التي تعاني منها إثر تجميدها لذلك الجزء من الدخل في الوقت الحاضر.

ويعرف معدل الفائدة بأنه "التعويض الذي يحصل عليه الفرد (المدخر) لقاء عدم استخدامه لأمواله في استهلاك آني وتأجيل ذلك لفترة لاحقة، ومقدار التعويض هذا هو نفس المبلغ الذي يكون فرد آخر (المقترض) مستعداً لدفعه لحيازة المال الذي سيمكّنه من استهلاكه وصرفه آنياً في أي وجه يرغب به".

يمكن التماس الطرح النظري السابق في آراء رواد المدرسة الكلاسيكية:

- A. Marchal: يرى أن سعر الفائدة هو ثمن استخدام رأس المال في السوق، وهذا السعر يميل للتوازن عندما يتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي لرأس المال عند سعر معين في هذه السوق⁷.

- Cassell: يشير إلى أن الاستثمار هو طلب الانتظار، أما الادخار فهو عرض الانتظار، وسعر الفائدة هو الذي يوازن بينهما⁸.

- Walrass: لكل سعر فائدة محتمل ما يقابله من مدخرات الأفراد، وكذلك ما يقبل الأفراد على استثماره في أصول جديدة، وان سعر الفائدة هو المتغير الذي يعادل بين الادخار والاستثمار الكلي.⁹

من خلال وجهات النظر السابقة يمكن القول أن المدرسة التقليدية أعطت الدور المحوري لسعر الفائدة في تحديد الادخار العائلي، كما اعتبرته المتغير المستقل والمفسر لمتغير الادخار.

* يعتبر كيتز أن الادخار المتاح للفرد هو استهلاك مؤجل وبالتالي يمكن التضحية بالاستهلاك الحاضر مقابل استهلاك مستقبلي أكبر، كما أوضح قصور نظر المدرسة الكلاسيكية في تحليلها لعلاقة الادخار مع سعر الفائدة، وذلك لعدم واقعية بعض الافتراضات كسلوك الأفراد تجاه أسعار الفائدة عند توزيعهم للدخول بين الادخار والاستهلاك، وأشار كيتز إلى أن قرار الادخار يخضع للدخل الفردي المتاح، فسعر الفائدة لم يصبح له ذلك الدور المحوري كما يعتقد رواد المدرسة التقليدية، بل أعطاه كيتز دورا ثانويا في تحليلاته المفسرة للعوامل المؤثرة على الادخار.

* الادخار عند المدارس الحديثة : كان لتحليلات كيتز نتائج منطقية وتفسيرات واقعية لمحمل الأوضاع الاقتصادية خلال وبعد أزمة الكساد العالمي 1929، فأثبتت نظريته أهميتها على الأقل في فترة ظهورها، ولكن تعقد الحياة الاقتصادية وتشابكها كان سببا في تراجع أهميتها النظرية، مما فتح المجال واسعا أمام اجتهادات الباحثين والدارسين لطرح أفكارهم، فظهرت العديد من النظريات الحديثة والتي قامت بإثراء المسيرة العلمية لعلم الاقتصاد، حيث قدمت تفسيرات أكثر وضوحا ودقة وذلك لمواكبة التطورات الاقتصادية الحاصلة. وانطلاقا من أفكار كيتز واعتقادا منهم بصحتها حاول بعض الاقتصاديين التنبؤ بالأحوال الاقتصادية المستقبلية والتخطيط لها، فأجريت بعد الحرب العالمية الثانية دراسات حول العلاقة بين الاستهلاك والدخل قام بها S.Kuzents لمدة زمنية أطول في الولايات المتحدة الأمريكية (USA)، فكانت النتائج سلبية مع ما ذهب إليه أفكار كيتز، ويعود سبب ذلك إلى وجود عوامل أخرى غير الدخل المتاح تؤثر على الادخار.¹⁰

المحور الثاني : تطور الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1970-2011 :

أولا : الفترة 1970-1979 :

تميزت هذه المرحلة بقيام الدولة الجزائرية بعدة مخططات تنموية منها المخطط الثلاثي (1967-1969) والمخطط الرباعي الأول (1970-1973) والمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) هذا الأخير الذي كان يهدف إلى محاولة الرفع من الناتج المحلي بنسبة 10% سنويا، حيث خصص له غلاف مالي قدره 110 مليار دج وبلغت تكلفته الحقيقية 311.3 مليار دج، كما تمت الاستفادة من تجارب المخططات السابقة وذلك بتدعيم الاستقلال الاقتصادي وتعميم التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تركز على الصناعة والأنشطة الخاصة بالمحروقات بالدرجة الأولى، هذه الأفضلية سمحت بارتفاع معدل الاستثمار إلى معدل عالي نسبيا 47.50 % وتطورا مستمرا ومتواصلا للادخار المحلي حيث وصل إلى حدود 52441.62 مليون دج سنة 1979 بعدما كان 7172.3 مليون دج سنة 1970¹¹؛ ويرجع السبب إلى الانخفاض في الاستهلاك الوطني بالدرجة الأولى حيث بلغ سنة 1978 حوالي 4.5%¹²، بالإضافة إلى زيادة مداخيل الجباية البترولية نتيجة الصدمة النفطية الأولى بسبب الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1973 وإلى الثورة الإيرانية سنة 1979 حيث قررت إيران خفض إنتاجها؛ وبالتالي زاد الادخار الحكومي حيث ارتفع سنة 1979 إلى 29.87 مليار دج مقارنة بسنة 1970 حيث

كان يتراوح في حدود 8 مليار دولار ، كما عرف الادخار العائلي نموا بطيئا خلال هاته المدة ويرجع ذلك إلى تدني الدخل وصعوبة الظروف التي مر بها الاقتصاد الوطني الذي كان في مرحلة البناء والتشييد وذلك بتطبيق الاقتصاد المخطط الذي ركز على الجوانب الاقتصادية دون الاجتماعية، فمع نهاية 1979م بلغت معدلات التضخم نسبة مرتفعة تقدر بـ 15.6%¹³، ولم تشهد معدلات البطالة الانخفاض المرغوب فيه حيث قدرت بـ 16.3% الأمر الذي ساهم في انخفاض حقيقي لمستويات المعيشة وانتقال الادخار العائلي بنسبة ضئيلة من 4.08 مليار دج سنة 1975 إلى 9.92 مليار دج سنة 1979.

ثانيا : الفترة 1980-1989 :

تميزت هذه المرحلة بالمخططين الخماسي الأول (1980-1984): والذي تميز بارتفاع متواصل للادخار المحلي حيث انتقل من 63.51 مليار دينار سنة 1980 إلى 95.53 مليار دينار سنة 1984، وانتقل الادخار العائلي من 14.2 مليار دج سنة 1980 إلى 26.80 مليار دج سنة 1984¹⁴، كما تميزت هذه الفترة بارتفاع في الادخار الحكومي نتيجة الزيادة في الجباية البترولية بسبب الصدمة النفطية للحرب الإيرانية العراقية مع ارتفاع الأسعار إلى 30 دولار سنة 1980 و 34 دولار سنة 1981، وبلغت مداخيل الجباية البترولية حوالي 37 مليار دج و 51 مليار دج و 44 مليار دج سنوات 1980 و 1984 و 1981 على التوالي، حيث وصلت نسبة الجباية البترولية على الإيرادات الكلية 63% و 44% سنّي 1980 و 1984 كما وصل الادخار الحكومي سنة 1980 و 1984 حوالي 36.98 مليار دج و 50 مليار دج على التوالي¹⁵.

اعتمد المخطط الخماسي الثاني (1985-1989): حوالي 828.38 مليار دج، مع ارتفاع حصة القطاع الفلاحي إلى 15% مقارنة مع المخطط السابق، كما انخفضت حصة القطاع الصناعي إلى 31.7%، وبالنسبة للمؤشرات الاقتصادية خلال فترة هذا المخطط لوحظ ارتفاع حجم المديونية الخارجية من 15.9 مليار \$ سنة 1984 إلى 28.6 مليار \$ سنة 1989م، كما تأثر الاقتصاد الجزائري نتيجة انهيار أسعار النفط إلى 10 \$ للبرميل سنة 1986 أي بانخفاض قدره 50% مقارنة مع العام 1980، كما تلازم هذا مع انخفاض لقيمة الدولار بنسبة 40% لسنة 1980 هذا الذي أدى إلى سقوط حر للصادرات من المحروقات، حيث تم تسجيل تراجع محسوس بين سنّي 1986-1987 بنسبة 31% مقارنة بسنة 1985، مما أدى إلى تراجع الادخار المحلي إلى معدل 29.59% سنة 1986 مقارنة بسنة 1980 والذي كان بلغ معدله لـ 43.15% فقدّر بحوالي 84 مليار دج بعدما كان سنة 1985 حوالي 99.33 مليار دج¹⁶، ثم بدأ في التزايد ولكن بنسب ضئيلة وصل إلى حوالي 128 مليار دج سنة 1989، ويرجع كل هذا إلى انخفاض في الادخار الحكومي حيث سجل سنة 1986 قيمة 28 مليار دج و 29.2 مليار دج سنة 1987 و 36.2 مليار دج سنة 1989¹⁷، والسبب في ذلك تناقص في معدل الجباية البترولية حيث وصلت إيرادات الجباية البترولية حوالي 21.5 مليار دج سنة 1986، وكانت نسبة الجباية البترولية على الإيرادات الكلية قدرت بـ 24% سنة 1986 بعد ما كانت تقدر بحوالي 44% سنة 1985 و 63% سنة 1980 وعرفت ارتفاعا طفيفا سنة 1989 قدر بـ 40% من الإيرادات الكلية، كما يلاحظ ارتفاع في الادخار العائلي ولكن بنسب محتشمة حيث بلغ سنة 1986 حوالي 22 مليار دج حيث زاد بـ 6 مليار دج فقط مقارنة بسنة 1985 وزاد بحوالي 10 مليار دج مقارنة بسنة 1989، وهذا راجع إلى ارتفاع مستويات التضخم لقيم كبيرة خلال هاته السنوات؛ بالإضافة إلى ارتفاع معدل نمو الاستهلاك بنسبة اكبر من معدل نمو الدخل في هاته السنوات بخلاف باقي

السنوات التي تميزت بنمو اكبر لمعدلات الدخل مقارنة بمعدل نمو الاستهلاك؛ ونتيجة لارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار البترول فقد أدى ذلك إلى انخفاض في معدلات الاستثمار وكون هذا الأخير مرتبط إلى حد كبير بميزانية الدولة، ونظرا للوضعية التي وصل إليها الاقتصاد الجزائري فقد ارتفع العجز إلى 13.7 % سنة 1988¹⁸، بالإضافة إلى تسجيل معدلات نمو ضعيفة حيث عرفت هاته الأخيرة معدلات سالبة تراوحت بين -0.8 % سنة 1987 و -2 % سنة 1988 مقارنة بسنة 1985 أين وصلت حدود 5.4 % .

ثالثا : الفترة 1990-2001 :

يمكن تقسيم هاته المرحلة إلى فترات :

*** الفترة الأولى من : 1990-1993 :**

وما الذي يميز هاته الفترة توقيع الجزائر لاتفاق برنامج الاستعدادي الأول في 31 ماي 1989، لتبدأ فترة الإصلاحات والتي انعكست على عدة مؤشرات أهمها تحرير أسعار الفائدة بعد إقرار قانون النقد والقرض، حيث ارتفع سعر الفائدة الاسمي ل 10 % ، وفي المقابل ارتفعت معدلات التضخم إلى مستويات قياسية في حدود 17.9 % و 31.9 % خلال هاته الفترة¹⁹ .

ففي هذه المرحلة ارتفع مستوى الادخار المحلي وأخذ أرقاما قياسية حيث صعد من 160 مليار دينار دج سنة 1990 إلى 336 مليار دينار سنة 1993 ، وهذا راجع إلى ارتفاع الجباية البترولية نتيجة الحرب العراقية الكويتية حيث وصلت الجباية البترولية إلى حدود 76.2 مليار دج سنة 1990 و قفز الرقم إلى حدود 179.3 مليار دج سنة 1993، ووصل الادخار الحكومي إلى حوالي 63 مليار دج سنة 1990 و 37 مليار دج سنة 1993 وسبب هذا الأخير راجع لزيادة نفقات التسيير سنة 1993 كما صعد الادخار العائلي إلى قيم مضاعفة بمعدل نمو متوسط يفوق الـ 58 %، حيث ارتفع الادخار العائلي من 57.3 مليار دج سنة 1990 إلى 112.4 مليار دج سنة 1991 مواصلا ارتفاعه إلى 153.1 و 184.3 مليار دج خلال 1992 و 1993 على الترتيب²⁰، ويرجع السبب إلى إصدار قانون النقد والقرض المنظم للسياسة النقدية، حيث قام هذا الإجراء بإعادة ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي وتحفيز عملية الادخار للمشاركة في تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية والسماح لمزيد من البنوك المحلية والأجنبية بفتح فروع لها بالجزائر، كما تحسنت المداخيل بقيم مضاعفة بين بداية الفترة ونهايتها، حيث انتقل الدخل الوطني من 357.6 مليار دج سنة 1990 إلى 696.4 مليار دج سنة 1993.

*** الفترة الثانية من : 1994-1995 :**

تزامنت هذه المرحلة مع برنامج التثبيت الهيكلي، وتميزت هاته المرحلة بالتدهور الكبير الذي مس الادخار العائلي فانخفض من 184 مليار دج سنة 1993 إلى 145.5 مليار دج سنة 1994 و 141.4 مليار دج سنة 1995، وذلك نتيجة لعدة عوامل أهمها الحالة الأمنية وويلات الإرهاب التي عانى منها الشعب الجزائري والتي أكلت اليابس والأخضر بالإضافة إلى سياسة الدولة والتي تمثلت في رفع الدعم على عدة مواد استهلاكية أساسية ، دون أن ننسى البطالة التي ارتفعت من 20 % سنة 1990 إلى 29.25 % سنة 1994 و 28.06 % سنة 1995، كما زاد الادخار الحكومي ولكن بنسبة قليلة نتيجة عدم استقرار سعر البرميل للبترول حيث تراوح بين 16 و 17 دولار للبرميل سنة 1995، وهذا ما انعكس سلبا على الادخار المحلي والذي زاد بنسبة قليلة حيث بلغ حوالي 564.18 مليار دج سنة 1995²¹

* الفترة الثالثة من : 1996-2001 :

انعكس عدم الاستقرار السياسي على حل المتغيرات الاقتصادية الجزئية والكلية للاقتصاد الوطني مما أدى إلى ظهور خلل في الاقتصاد الجزائري، ورغم الإصلاحات الاقتصادية تم تسجيل معدلات كبيرة للتضخم والبطالة مع انتشار للفقر بنسب كبيرة، كل هاته التغيرات انعكست سلبا على الادخار العائلي وتميزت هاته المرحلة بانخفاض في الادخار المحلي حيث وصل إلى حدود 749.3 مليار دج سنة 1998²²؛ بعد ما كان يقدر 863.93 مليار دج سنة 1997، وسبب انخفاض الجباية البترولية كان نتيجة الأزمة البترولية سنة 1998 بوصول متوسط البرميل مادون 13 دولار حيث انخفض إنتاج الجزائر بنسبة 3.3% سنة 1998 وبنسبة 11.4% سنة 1999 مقارنة بسنة 1996، كما انخفضت الجباية البترولية من 495 مليار دج سنة 1996 إلى 378 مليار دج سنة 1998، مما أثر سلبا على الادخار الحكومي حيث وصل إلى حدود 152 مليار دج سنة 1998 بعدما كان سنة 1995 حوالي 220 مليار دج، مما سبب عجز في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.89%²³، كما زاد الادخار العائلي ولكن بنسب ضئيلة حيث انتقل من 171 مليار دج سنة 1996 إلى 250 مليار دج سنة 1998 وذلك نظرا لظهور الطبقات الاجتماعية الثرية في المجتمع وبالتالي فإن ارتفاع الادخار العائلي يعود إلى زيادة مداخيل الطبقات الثرية.

في سنة 2001 ومع انطلاق مخطط الإنعاش الاقتصادي أرادت الدولة استعادت دعمها للنمو الاقتصادي من خلال مكافحة بعض المشكلات الاقتصادية كالفقر والبطالة وهذا ما أدى إلى الزيادة في مداخيل الأسر الجزائرية حيث زادت بحوالي 12% سنة 2001، مما أدى إلى زيادة كل من الاستهلاك والادخار العائلي حيث بلغ سنة 2001 حوالي 524 مليار دج بعدم كان يدور في حوالي 420 مليار دج سنة 2000²⁴، كما ارتفعت الإيرادات العامة للدولة حيث بلغت نسبة 67% من إيرادات سنة 1999 حيث انتقلت من 950.5 مليار دج سنة 1999 إلى 1173.25 مليار دج سنة 2000 و1506 مليار دج سنة 2001²⁵، كما أدى إلى ارتفاع الادخار الحكومي من 195 مليار دج سنة 1999 إلى 542 مليار دج سنة 2000 و722 مليار دج سنة 2001، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع الجباية البترولية حيث انتقلت من 561 مليار دج سنة 1999 إلى 1173.25 مليار دج سنة 2000 و1506 مليار دج سنة 2001 وذلك نتيجة ارتفاع سعر البترول حيث بلغ سنة 2000 حوالي 30 دولار للبرميل بعدما كان في حدود 18 دولار سنة 1998، ونتيجة لهذه الأخيرة حققت الميزانية العامة عجزا يقدر بـ 3.89% لينخفض سنة 1999 إلى 0.8% وحققت فائضا قدره 11% سنة 2001²⁶، مما أدى إلى ارتفاع الادخار المحلي من 850 مليار دج سنة 1999 إلى 969.66 مليار دج سنة 2000 و1134.8 مليار دج سنة 2001.

رابعا : الفترة 2002-2011 :

تم صياغة برنامج الإنعاش الاقتصادي الثلاثي خلال الفترة الممتدة بين 2001-2003 بغلاف مالي قدره 525 مليار دج، إذ تميزت هذه الفترة بانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين الأمر الذي شكل ضغطا على الحكومة، حيث قامت برفع كتلة الأجور والتي كلفت الخزينة 130 مليار دج²⁷، وللحد من البطالة الناتجة عن معدل النمو السكاني وغياب الطاقة الاستيعابية للاقتصاد تم توفير 728500 منصب شغل دائم و 271000 منصب شغل مؤقت في القطاع الحكومي.

شهدت معدلات البطالة تحسنا نسبيا خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي حيث بلغت نسبتها مع نهاية البرنامج 23.7%، أما معدلات التضخم فارتفعت نسبتها إلى 4.2% سنة 2001 لتتخفض بعد ذلك لمستوى أقل من 2.6% سنة 2003، كما

تميزت هاته الفترة بزيادة قليلة في الادخار المحلي حيث انتقل من 1386.38 مليار دج سنة 2002 إلى 1593.52 مليار دج سنة 2003 أي ارتفع من معدل 41% سنة 2002 إلى معدل 45% من الناتج الإجمالي سنة 2003، ويرجع السبب إلى انخفاض الادخار الحكومي نتيجة انخفاض في الجباية البترولية حيث بلغت سنة 2003 حوالي 943 مليار دج بعدما كانت في حوالي 1173.23 مليار دج سنة 2000²⁸، كما نلاحظ في هاته الفترة الزيادة الضئيلة في الادخار العائلي حيث زاد ب 86 مليار دج سنة 2003 مقارنة بسنة 2001.

استمرت الجزائر في تحسين الوضعية الاقتصادية من خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي فتم رصد غلاف مالي قدر ب 55 مليار \$ أي ما يعادل 4200 مليار دينار ممول من طرف صندوق ضبط الإيرادات، كما تميزت هاته الفترة بانفتاح الجزائر على السوق العالمية حيث ارتفع مستوى الدخل بفعل التحسن في أسعار المحروقات وتزايد احتياطي الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى تناقص ضغوط المديونية بعد إعادة الجدولة والتسديد المسبق لبعضها، كما شهد معدل التضخم انخفاضا مستمرا فتراوحت نسبتهما بين "1.6 - 5.7%" خلال فترة البرنامج، كما يلاحظ أيضا انخفاض كبير لمعدلات البطالة حيث انتقلت نسبتها من 15.3% سنة 2005 إلى 10.2% سنة 2009²⁹، كل هذا انعكس بالإيجاب على الادخار العائلي، حيث ارتفع بمعدلات متسارعة بدءا من 888.2 مليار دج سنة 2005 ليلعب 1398.3 مليار دج سنة 2007، و 1853.4 مليار دج سنة 2009 و 2786.83 مليار دج سنة 2012، كما واصل الناتج المحلي نمو الإيجابي حيث بلغت نسبة نموه 5.5% سنة 2005 و 9.2% سنة 2006، لينخفض بعد ذلك إلى 5.4% سنة 2007، وبالنسبة لسعر الصرف مقابل الدولار لم يشهد تغيرا كبيرا حيث قدر ب 73.3 دج سنة 2005 لينخفض إلى 72.6 و 69.9 دج خلال سنتي 2006 و 2007 بالترتيب، ولحسن حظ الاقتصاد الجزائري ارتفع سعر البرميل من النفط من 29 \$ سنة 2003 إلى 65.7 \$ سنة 2006 إلى حوالي 75 \$ سنة 2007 ووصل ذروته سنة 2008 ب 147 \$ للبرميل والذي انعكس بالإيجاب على الجباية البترولية حيث وصل قيمتها سنة 2006 حوالي 2517.4 مليار دج سنة 2006 و 2711.8 مليار دج سنة 2007 و 4003.6 مليار دج سنة 2008 و 3421 مليار دج سنة 2011؛ كل هذا أدى إلى زيادة الادخار الحكومي حيث وصل حوالي 2091.03 مليار دج سنة 2006 و 2273.8 مليار دج سنة 2007 و 2363.2 مليار دج سنة 2009، ووصل إلى حدود 4450 مليار دج سنة 2011، كما زاد الادخار العائلي حيث وصل سنة 2009 حوالي 1766.87 مليار دج ووصل إلى حدود 3200 مليار دج سنة 2011، كل هذا أدى إلى ارتفاع الادخار المحلي حيث وصل سنة 2009 حوالي 4685 مليار دج و 6800 مليار دج سنة 2011.

وفي تصريح لمحافظ بنك الجزائر أكد لكصاسي بأن مدخرات العائلات في البنوك فاق ادخار المؤسسات العمومية و أن ديون الجزائر لم تتجاوز 3.67 مليار دولار والدينار استقر عند 2.6 %، كما أن قيمة الادخار المالي للعائلات والمؤسسات الخاصة فاقت قيمة مدخرات المؤسسات العمومية بما في ذلك المحروقات، وأن ارتفاع الإيداع البنكي بـ 12 % سنة 2010 مقابل انخفاض بـ 8 % سنة 2009، والذي ساهم في تعزيز أموال البنوك القابلة للقرض، كما صرح أيضا نفس المتحدث بأن التحسن الاقتصادي الملحوظ خلال 2010 رافقه نمو مضطرد للناتج الداخلي الخام عند 3 %، فيما سجل الرصيد الشامل للخزينة عجزا قدره 0.93 % من الناتج الداخلي الخام للمرة الثانية على التوالي بعد عشر سنوات من الفائض، كما أن ميزان المدفوعات الخارجي حقق فائضا في 2010 قدره 12.6 مليار دولار، وذلك بفضل ارتفاع سعر برميل النفط إلى 80 دولار، مقابل 62 دولار في 2009، والذي أدى إلى ارتفاع في عائدات صادرات المحروقات بنحو

26 %، وارتفاع إيرادات الجباية البترولية حيث وصلت سنة 2010 حوالي 3337.5 مليار دج ، وحقت سنة 2011 حوالي 3135 مليار دج ، تابعه زيادة في الادخار العائلي سنة 2011 ب 1600 مليار دج ، كما قدر الادخار المحلي سنة 2011 بحوالي 6800 مليار دج.

المحور الثالث : دراسة السببية بين الادخار المحلي وكل من الاستثمار، الاستهلاك والصادرات في الجزائر خلال الفترة 1970-2011:

استعملنا في دراستنا مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية: الادخار المحلي الحقيقي (S) ، الاستهلاك النهائي الحقيقي (CF)، الاستثمار المحلي الحقيقي (I) ، والصادرات (EX) ، مع الإشارة أن المعطيات الخاضعة للدراسة سنوية و تشمل الفترة من 1970 إلى 2011، سنحاول في هاته المرحلة تقدير العلاقة بين الادخار المحلي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية بالطريقة الإحصائية المناسبة.

1/ اختبار المتغيرات :

قبل دراسة أي نموذج قياسي قصير المدى " نموذج تصحيح الخطأ" أو طويل المدى " علاقة التكامل المتزامن"، فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية "المتغيرات المستعملة في التقدير"، وذلك بتحليل التقليدي للسلاسل (المنحنى البياني) ثم دراسة درجة استقرارها وتكاملها باستعمال اختبارات الجذور الأحادية، ليأتي بعدها اختبار إمكانية وجود علاقة بين السلاسل في المدى الطويل (التكامل المتزامن).

2/ دراسة إستقرارية المتغيرات :

الجدول رقم 01 : نتائج اختبار الاستقرارية .

المتغيرات	درجة التأخير	النموذج الثالث III		النموذج الثاني II		النموذج I	
		القيمة الخرجية عند 5%	φADF_t	القيمة الخرجية عند 5%	ADF_t	القيمة الخرجية عند 5%	ADF_t
الفرق الأول LS	P=2	-6.04	-2.93	-5.95	-3.52	-5.64	-1.94
الفرق الأول LI	P=2	-4.96	-2.93	-4.89	-3.52	-4.24	-1.94
الفرق الأول LFC	P=1	-4.05	-2.93	-4.56	-3.52	-3.02	-1.94
الفرق الأول LEX	P=1	-5.16	-2.93	-5.14	-3.52	-5.23	-1.94

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews7.0 .

لتحليل خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة -التأكد من استقرارها أو عدمه- استعملنا اختبار الجذر الأحادي الصاعد ADF لكل متغيرة على حدى، وهذا بتحديد درجة التأخير "p" باستعمال معيار "AIC و SCH"، وباعتماد على النموذج المناسب من بين النماذج المقدرة أظهرت النتائج المبينة في الجدول "رقم 01" فيما يخص المتغيرات (LS, LI, LFC, LEX) عدم وجود مركبة الاتجاه في السلاسل (المتغيرات)، كما أن النتائج أيضا أثبتت وجود الثابت (C) في بعض السلاسل، في حين أن هذه الأخيرة المتغيرات (LS, LI, LFC, LEX) تحوي الجذر الأحادي حيث أن القيم

المطلقة لإحصائيات الاختبار أقل من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5%، وعليه فهي غير مستقرة، وبعد إجراء نفس الاختبار على سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى أصبحت السلاسل (LS, LI, LFC, LEX) مستقرة حيث أن القيم المطلقة لإحصائيات الاختبار أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5% في النماذج الثلاثة لاختبارات ديكي فولور الموسعة أي أن السلاسل (1) /1.

ملاحظة: الحرف «L» الذي يسبق كل متغيرة يمثل اللوغاريتم العشري لهذه المتغيرة وقد أجري هذا التحويل لغرض تصحيح عدم التجانس الممكن تواجده في المتغيرات من حيث الأحجام ووحدة القياس.

3/ دراسة السببية:

الجدول رقم 02: نتائج السببية.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 10/15/13 Time: 09:45
Sample: 1970 2011
Lags: 3

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
DLI does not Granger Cause DLS DLS does not Granger Cause DLI	38	0.20150 3.72026	0.89456 0.02502
DLFC does not Granger Cause DLS DLS does not Granger Cause DLFC	38	1.10866 4.61040	0.36500 0.01101
DLEX does not Granger Cause DLS DLS does not Granger Cause DLEX	38	3.17010 1.16826	0.04261 0.34245
DLFC does not Granger Cause DLI DLI does not Granger Cause DLFC	38	2.68744 3.49919	0.06354 0.02697
DLEX does not Granger Cause DLI DLI does not Granger Cause DLEX	38	0.80084 1.02373	0.50561 0.39962
DLEX does not Granger Cause DLFC DLFC does not Granger Cause DLEX	38	3.18730 0.56099	0.04190 0.64593

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews7.0.

تسمح لنا دراسة السببية الموجودة بين المتغيرات بصياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية وهذا بمعرفة المتغيرات التي تساعد على تفسير ظاهرة معينة.

*من خلال قيمة إحصائية فيشر نرفض عدم وجود السببية بين الادخار المحلي والاستثمار عند مستوى معنوية 5%، حيث أن الادخار يساهم بشكل جيد في تفسير الاستثمار $F=3.72$ (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.02 وهو أقل من 0,05) والعكس غير محقق.

*نرفض عدم وجود السببية بين الادخار المحلي والاستهلاك عند مستوى معنوية 5% (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.01 وهو أقل من 0,05).

*نرفض عدم وجود السببية بين الصادرات والادخار المحلي، حيث تساهم الصادرات بشكل جيد في تفسير الادخار $F=3.17$ عند مستوى معنوية 5% (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.04 وهو أقل من 0,05).

*نرفض عدم وجود السببية بين الاستثمار والاستهلاك، حيث يساهم الاستثمار بشكل جيد في تفسير الاستهلاك $F=3.49$ والعكس غير صحيح ولكن بنسبة أقل.

*نرفض عدم وجود السببية بين الصادرات والاستهلاك، حيث تساهم الصادرات بشكل جيد في تفسير الاستهلاك $F=3.18$ والعكس غير صحيح.

وكخلاصة للمرحلة الأولى نقول أن نموذج "VAR" بمتغيراته الداخلية: (DLS, DLI, DLFC, DLEX) عموما يشرح لنا جانباً هاماً من الاقتصاد الوطني لمختلف مظاهره: (الادخار، الاستثمار، الاستهلاك، الصادرات) والأثر الهام للادخار على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

4/ اختبار علاقة التكامل المتزامن:

بعد أن قمنا في النقطة السابقة بدراسة خصائص السلاسل الزمنية واستخلصنا أن كل السلاسل مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى (1/1)، وبالتالي فإن السلاسل (LEX, LFC, LI, LS) تنمو بنفس وتيرة الاتجاه على المدى الطويل، وبالتالي إمكانية وجود تكامل متزامن بينها لذا سوف نقوم باختبارها باختبار جوهانسون:

حسب النتائج التي تحصلنا عليها مسبقاً (أي اختبارات (DF) و (ADF))، وجدنا أن كل السلاسل لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام، بينما الحد الثابت موجود في بعضها، هذا الاختلاف في نوعية السلاسل الزمنية يؤدي إلى اختلاف وتعدد اختبارات جوهانسون، وفي ظل المعطيات والنتائج السابقة سنركز على الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: غياب مركبة الاتجاه في (VAR) وغياب الثابت ومركبة الاتجاه في علاقة التكامل المتزامن (CE).
الفرضية الثانية: غياب مركبة الاتجاه في (VAR) ووجود الثابت مع غياب مركبة الاتجاه في علاقة التكامل المتزامن (CE).

*اختبار جوهانسون:

1- غياب مركبة الاتجاه في (VAR) وغياب الثابت ومركبة الاتجاه في علاقة التكامل المتزامن (CE).

قمنا بإجراء هذا الاختبار على (3) VAR ووفقاً للفرضيات التالية :

$$a/H_0: r = 0/H_1: r > 0$$

$$b/H_0: r = 1/H_1: r > 1 \text{ حيث } r: \text{ تمثل عدد علاقات التكامل المتزامن.}$$

$$c/H_0: r = 2/H_1: r > 2$$

يشير الجدول رقم 02 إلى نتائج اختبار جوهانسون ، والذي يبين لنا عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 1% و 5% أي نقبل الفرضية H_0 لأن إحصائية الأثر أقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 1% و 5%.

الجدول رقم 03 : نتائج اختبار جوهانسون .

Johansen Cointegration Test				
Date: 10/16/13 Time: 09:07				
Sample(adjusted): 1973 2011				
Included observations: 39 after adjusting endpoints				
Trend assumption: No deterministic trend (restricted constant)				
Series: LS LI LFC LEX				
Lags interval (in first differences): 1 to 2				
Unrestricted Cointegration Rank Test				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None	0.478609	52.64669	53.12	60.16
At most 1	0.292061	27.24777	34.91	41.07
At most 2	0.242360	13.77729	19.96	24.60
At most 3	0.072922	2.952965	9.24	12.97

(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level
Trace test indicates no cointegration at both 5% and 1% levels

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews7.0 .

2- غياب مركبة الاتجاه في (VAR) ووجود الثابت مع غياب مركبة الاتجاه في علاقة التكامل المتزامن (CE).

الجدول رقم 04 : نتائج اختبار جوهانسون.

Johansen Cointegration Test				
Date: 10/16/13 Time: 09:08				
Sample(adjusted): 1973 2011				
Included observations: 39 after adjusting endpoints				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: LS LI LFC LEX				
Lags interval (in first differences): 1 to 2				
Unrestricted Cointegration Rank Test				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None	0.416200	45.03870	47.21	54.46
At most 1	0.281249	24.04903	29.68	35.65
At most 2	0.239828	11.16965	15.41	20.04
At most 3	0.012116	0.475425	3.76	6.65

*(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level
Trace test indicates no cointegration at both 5% and 1% levels

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews7.0 .

النتيجة: بما أن السلاسل ليست في تكامل متزامن، فإننا لن نطبق نموذج تصحيح الخطأ في مرحلة التقدير ونستخدم نموذج أشعة الانحدار الذاتي " VAR " .

5/ تقدير النموذج:

بعد الدراسة الأولية لمختلف المتغيرات الاقتصادية المذكورة آنفا، نموذج شعاع الانحدار الذاتي متكون من المتغيرات الأربعة التالية :

$$Y_t = (DLS, DLFC, DLI, DLEX)$$

الاكتفاء بتثبيت تباين السلاسل المدروسة وعدم إزالة مركبة الاتجاه العام للسلاسل من شأنه أن يؤدي بنا إلى القيام بانحدار زائف وهذا حتى إذا كان معامل التحديد (R^2) للعلاقة عاليا نسبيا و t المحسوبة كبيرة، ونحصل بذلك على علاقة اقتران أو ارتباط وليست علاقة سببية ، ومن بين المؤشرات التي تلقي بظلال الشك حول الانحدار المقدر وتنبه إلى أن هناك احتمال أن يكون انحدار زائفا أن يكون : $R^2 > D - W$ ، أي يكون معامل التحديد أكبر من إحصائية دربن واتسن .

هناك عدة طرق لتقدير شعاع الانحدار الذاتي تعتمد الأولى على حذف الجذور الأحادية وذلك عن طريق فروق المتغيرات؛ إلا أن هذه الطريقة لديها عيوب تؤثر على جودة التنبؤ إذا كان في المدى القصير وذلك بحذفها للمعلومات المتواجدة على مستوى، أما طريقة أعظم احتمال بمعلومة كاملة (MVIC) بدورها حساسة كونها تحدث تقديرات تقاربيه مثالية، وتتأثر بأخطاء التخصيص (erreur de specification)، وتبقى طريقة المربعات الصغرى الأسهل تطبيقا حيث استعملت لتقييم نموذج شعاع الانحدار الذاتي الأصلي ويعطي نموذج " VAR " ذو الدرجة P في الحالة العامة بالصيغة التالية :

$$X_T = A_0 + A_1 X_{T-1} + A_2 X_{T-2} + \dots + A_p X_{T-p} + \varepsilon_T$$

بحيث : X_T : هو شعاع متكون من K متغيرة .

A_1 : هي مصفوفة المعالم التي سوف تقدر.

P : درجة تأخير النموذج. ε_T : متغير عشوائي .

- تحديد درجة التأخير لمسار " VAR " : باستخدام برنامج eviews.7 وبعد عدة محاولات تقدير مع الاعتماد على معياري AIC - Sch؛ قررنا اختيار طول التأخير 03 والتي تقابل اصغر قيمة لـ معياري AIC و Sch و أكبر قيمة لمعيار Log likelihood 45، أي أن النموذج الأفضل هو VAR (3) (**) و النتائج مبينة في الجدول التالي :

الجدول رقم 05 : تحديد درجة التأخير.

درجة التأخير	AIC	SCh	Log likelihood
1	-10.22	-8.61	193.88
2	-10.46	-8.83	208.69
3**	-10.99	-9.33	229.29
4	-10.40	-7.26	227.91

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 7.0 .

النتائج الخاصة بتقدير النموذج الأصلي (نخص بالذكر معادلة الادخار فقط والذي هو محور دراستنا) باستخدام برنامج ، eviews.7 وسوف نقوم بتحليل نتائج التقدير .

$$DLS = -4.47 + 0.59DLS(-1) + 0.35DLS(-2) - 0.69DLS(-3) - 0.58DLI(-1) + 0.11DLI(-2) - 4.47DLI(-3) - 0.10DLFC(-1) - 0.20DLFC(-2) + 0.55DLFC(-3) + 1.18DLEX(-1) + 0.32DLEX(-2) - 0.95DLEX(-3) + e_t$$

n=38 FC=7.09 R² = 0.82

6/ التفسير الاقتصادي :

- من خلال النموذج الذي يفسر الادخار بدلالة القيمة السابقة والمتغيرات المتأخرة: (الاستهلاك النهائي الحقيقي، إجمالي الاستثمار الحقيقي، إجمالي الصادرات) يمكننا ملاحظة واستنتاج ما يلي:
- بالرجوع لإطار الظاهرة نظريا نجد أن المعادلة مقبولة من الناحية الاقتصادية؛ كون أن الادخار يتأثر بصفة مباشرة بالادخار للفترتين السابقتين حيث يرتبط الادخار في السنة t ارتباط طردي مع الادخار في السنة السابقة لها t-1، ويعني ذلك أنه في حالة ارتفاع الادخار في سنة ما يتوقع أن يتواصل هذا الارتفاع أيضا خلال السنة المقبلة والعكس صحيح حيث قدرت مرونته بـ 0.59 أي إذا زاد الادخار السابق ب 1% يزيد الادخار الحالي ب : 0.59%، إذ يفسر ذلك بالتوجه الذي ينتهجه النشاط الاقتصادي خلال الدورات الاقتصادية المتكررة والمتعاقبة، فسنوات من الانتعاش والنمو الاقتصادي تتبعها دائما سنوات من الانكماش والتراجع في أداء النشاط الاقتصادي، كما أن معاملات الادخار ذات التأخر الثالث (t-3) سالبة وهذا ما يفسر العلاقة العكسية بين الادخار في السنة t والادخار في السنة (t-3).
 - بينت النتائج أيضا أن هناك علاقة طردية بين الادخار والاستثمار المحلي الحقيقي للفترة الثانية وهذا منطقي؛ وقدرت مرونته ب 0.11 أي إذا تغير الاستثمار السابق ب 1% يزيد الادخار الحالي ب 0.11 %، كون أن الزيادة في الاستثمار المحلي الحقيقي يخلق زيادة في المشاريع وبالتالي خلق مناصب عمل وهي موافقة للنظرية الاقتصادية.
 - توجد علاقة عكسية بين الادخار والاستهلاك النهائي موافقة بذلك النظرية الاقتصادية والتي أثبتت ذلك من خلال نظرياتها المختلفة.

- هناك علاقة طردية بين الادخار والصادرات للفترتين السابقتين، وقدرت مرونته ب 1.18 أي إذا تغير إجمالي الصادرات السابق ب 1% يزيد الادخار الحالي ب 1.18 %، يفسر ذلك بأنه من السهل سياسيا و إداريا على السلطة العامة جباية ضرائب على الدخل من الصادرات بالمقارنة بالدخول من الأنشطة الأخرى، وهذا الأمر يمكن أن يتيح إمكانية لزيادة الادخار الحكومي، كما تعتبر الصادرات هي مصدر الدخل المرتفعة المركزة خاصة في الدول النامية ذات الهيكل التصديري غير المتنوع نسبيا و الذي يعتمد بدرجة كبيرة على منتج أولي أو عدد محدود من هذه المنتجات كالجزائر أنموذجا، بالإضافة إلى ذلك فإن الحصيلة الوفيرة من الصادرات تتجه لممارسة درجة أقل من القيود على الاستثمار، مما يترتب عليه مستوى أعلى من الاستثمار و بالتالي مستوى أعلى من الدخل و الادخار، وفي النظرية الاقتصادية فإنه من المتوقع أن يرتفع الميل الحدي للادخار من مثل هذا الدخل التصديري حيث أن الاستثمار يعتمد على الواردات من السلع الرأسمالية و أن هذه الواردات تعتمد بدورها على حصيلة الصادرات فإن وفرة هذه الحصيلة تكسر أحد قيود الاستثمار وهو ما يسمى: قيد النقد الأجنبي كما أن أن الدخل المتحصل من الصادرات له قوة تفسيرية في حالة الادخار أكبر من الدخل المتأتي من الأنشطة الأخرى غير الصادرات .

7/ التحليل والاختبارات الإحصائية:

- معامل التحديد: $R^2 = 0.82$ أي أن 82% من المشاهدات مشروحة بدلالة المتغيرات الداخلية المتأخرة وباقي المشاهدات 08% تدخل ضمن هامش الخطأ.
- اختبار ستودينت: أغلبية المعلومات لها دلالة معنوية وهذا ما يؤكد التأثير الكبير للمتغيرات المستخدمة في التأثير على الادخار وهذا عند مستوى معنوية 5% .
- اختبار فيشر: معامل فيشر من جهته أيضا أكبر من القيمة النظرية وبالتالي فالنموذج جيد ولديه قدرة تفسيرية عالية والمتغيرات المستخدمة تؤثر معا في النموذج .
- اختبار التوزيع الطبيعي: قمنا بإجراء مجموعة من الاختبارات وهي اختبار سكيونس للتناظر v_1 واختبار كيرتوزيس للتفلطح v_2 عند مستوى معنوية 5% وقد وجدنا أن:

$$v_1 = \left| \beta_1^{1/2} - 0 \right| / (6/n)^{1/2} = 0.12$$

$$v_2 = \left| \beta_2 - 3 \right| / (24/n)^{1/2} = 1.30$$

وبالتالي فإننا نقبل بفرضية التناظر والتفلطح النظري والذي يؤكد اختبار jarque- $v_1 - 1.96$ و $v_2 - 1.96$

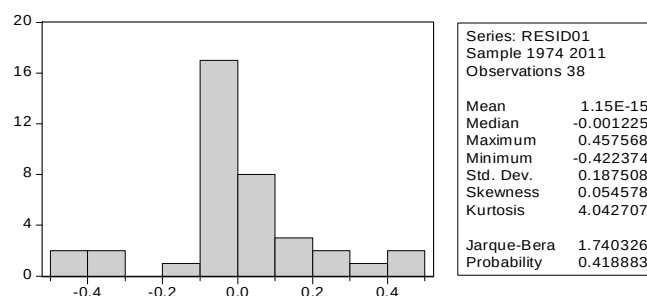
$$s = \left(\beta_1^{1/2} \right)^2 n/6 + (\beta_2 - 3)^2 n/24 = 1.74 \text{ أيضا Berra}$$

حيث أن إحصائية jarque-Berra أقل من x_2^2 عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية القائلة بطبيعية الأخطاء.

كما بين لنا اختبار : Pierce - Box - Lugung حيث :

$$Q^* = 38 * (38 + 2) \sum (k - i) i^2 \rightarrow x_{k-p-q}^2$$

ومن أجل : $k=16$ ، $Q=7$ وهي أقل من القيمة الجدولة 24.996 ومنه نقبل بفرضية الشوشرة البيضاء للبواقي.
الجدول رقم 06 : اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج.



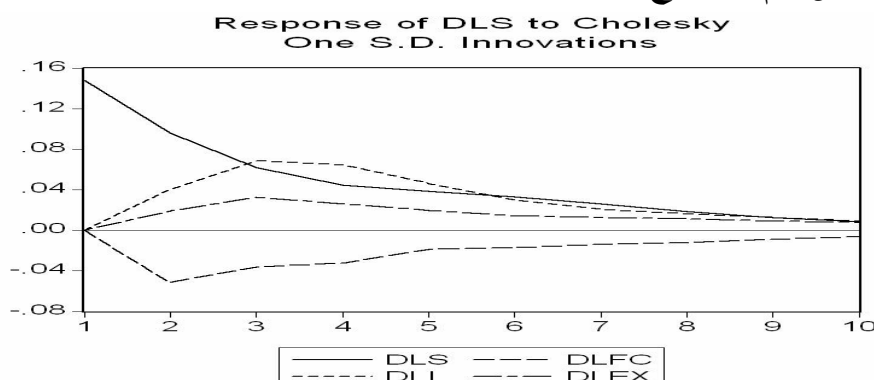
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 7.0 .

8/ تحليل الصدمات العشوائية :

يسمح لنا تحليل الصدمات العشوائية بقياس أثر التغير المفاجئ في ظاهرة معينة على باقي المتغيرات ومن خلال تطبيقنا لصدمة على DLS تقدر بـ 0.14 في الفترة الأولى لاحظنا أن المتغيرات الأخرى بقيت على حالها في نفس الفترة لكن هناك تغير في الفترة الثانية كالتالي :

0.09 لـ DLS و 0.04 لـ DLI و 0.05 لـ DLFC و 0.01 لـ DLEX ، أما خلال الفترة الثالثة فإننا نلاحظ انخفاضاً في الادخار قابله ارتفاعاً في كل من الاستثمار والاستهلاك والصادرات وهذا يعني أن أي تغير ما يحدث للادخار - زيادة أو نقصان - قد يؤثر حتماً على الاستهلاك ، الاستثمار و الصادرات ، كما أن النتائج بينت أن الصدمات كانت قوية خلال المراحل الأولى لتتخفف بعد ذلك لتصبح شبه معدومة و هذه ميزة نماذج الـ VAR بحيث تقدم لنا جملة التداخلات بين المتغيرات وتأثير هذه الأخيرة لمختلف الصدمات التي يواجهها النموذج وبالتالي تعطينا نظرة عن العلاقة الموجودة بين المتغيرات بالإضافة إلى أن النموذج مستقر.

الشكل رقم 07: نتائج الصدمات العشوائية.



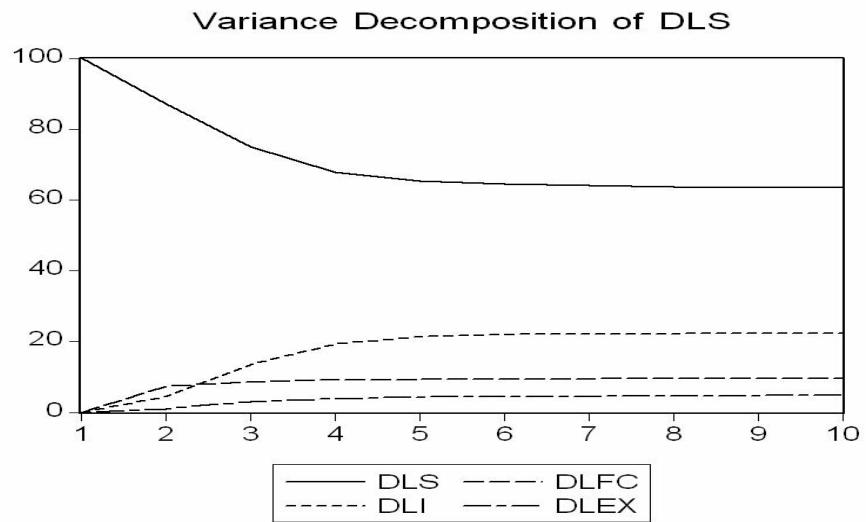
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 7.0 .

9/ تحليل التباين :

إن الهدف من تحليل التباين هو معرفة مدى مساهمة كل متغيرة في تباين خطأ التنبؤ ومن خلال جدول تحليل التباين الجدول رقم 05 مكننا من الإلقاء بالملاحظات التالية :

الادخار يساهم بنسبة كبيرة في تباين خطأ التنبؤ حيث أن 100% من تباين خطأ التنبؤ يعزى للمتغير نفسه خلال الفترة الأولى ، بينما تقل في الفترة الثانية إلى 84% كما يساهم بنسبة 4% في الاستثمار ، لتصل إلى 22% في الفترة العاشرة و 63% للمتغير نفسه ، وبالتالي فإن نسبة خطأ التنبؤ للادخار والراجع للاستثمار تزيد مع الزمن وهذا ما يدل على الأهمية النسبية للاستثمار مع مرور الزمن ، كما لاحظنا أيضا نفس الملاحظة السابقة لكل من الاستهلاك 7.5% في الفترة الثانية و 10% في الفترة العاشرة و بالتالي فإن نسبة خطأ التنبؤ للادخار والراجع للاستهلاك تزيد مع الزمن وهذا ما يدل على الأهمية النسبية للاستهلاك مع مرور الزمن ، ونفس الملاحظة تنطبق على الصادرات ولكن بنسبة أقل في الفترة العاشرة بنسبة 4.4% .

الشكل رقم 08: نتائج تحليل التباين.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews7.0 .

خاتمة:

كان هدف دراستنا هو الدراسة القياسية لعلاقة الادخار ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية في الجزائر حيث تطلبت الدراسة معطيات تم الحصول عليها من مقررات البنك العالمي والديوان الوطني للإحصائيات والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي خلال المدة (1970-2011) ، ولقد أبرزت الدراسة أن الجزائر شهدت تطورات كبيرة على كل الأصعدة وخاصة السياسية والاقتصادية ، فكان عدم الاستقرار الأمني والحكومي وعدم استقرار أسعار المحروقات سببا في العديد من البرامج والسياسات المالية المقترحة والمطبقة كل فترة ، الأمر الذي انعكس على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر والتي أدت بدورها إلى عدم استقرار الادخار المحلي حيث شهد تذبذبا خلال فترة الدراسة ، ولشرح العلاقة السببية بين مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية والادخار المحلي استخدمنا نماذج أشعة الانحدار الذاتي - VAR - المناسبة لمثل هذه الدراسات وكانت نتائج الدراسة كما يلي:

1- فيما يتعلق بتطورات الادخار المحلي الجزائري من خلال مدة الدراسة أوضح التحليل أن مستوى الادخار المحلي ارتبط بالسياسات الاقتصادية المعتمدة من طرف الدولة ، حيث شهد تذبذبا ويرجع هذا التذبذب إلى عدة اعتبارات أهمها : اعتماد

صادرات الجزائر على قطاع المحروقات بصفة كبير جدا، الأمر الذي أدى إلى الاعتماد في تمويل التنمية على عائدات قطاع المحروقات ، وكما نعلم فإن هذه الأخيرة (أسعار البترول) تتحكم فيها عوامل خارجية وتصبح على السياسة الاقتصادية والمالية السيطرة عليها ، بالإضافة إلى اللجوء إلى الاستدانة من الخارج وعيى خدمة هذه الأخيرة لتعويض الفارق في تمويل الاستثمارات.

2- الادخار المالي يلعب دورا هاما في تمويل الاستثمارات في الجزائر ، غير أن الادخار المالي يبقى مرهونا بتقلبات أسعار البترول وحصيلة الجباية البترولية ، وارتفاع معدل الاكتناز هذا الأخير الذي يلعب دورا هاما في الجزائر ، وبالنسبة في الأرياف والقرى نتيجة عدم انتشار القطاع المصرفي بشكل كبير في الجزائر خاصة في ولايات الجنوب ، والذي أدى إلى انخفاض الادخار العائلي ، واحتفاظ العائلات على النقود السائلة في البيوت حيث أن المواطنين يتعاملون في معاملاتهم التجارية على السداد النقدي ولا اعتبار للتعامل بالشيك ، نتيجة الأزمة السياسية التي مرت بها الجزائر وما خلفته من تشوه اجتماعي داخل نفوس المواطنين ، وعدم توفر الثقة اللازمة بين المواطن والدولة (مشكلة الخليفة وما خلفته من آثار سلبية على الصعيدين الوطني والعالمي) .

3- توصلنا إلى نتيجة وهي أنها توجد علاقة متبادلة بين الادخار ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية المستعملة في دراستنا وهي (الاستثمار-الاستهلاك-الصادرات). كانت نتائج VAR- كما يلي:

- الادخار يتأثر بصفة مباشرة بالادخار للفترتين السابقتين حيث يرتبط الادخار في السنة t ارتباط طردي مع الادخار في السنة السابقة لها $t-1$ ، كما أن معاملات الادخار ذات التأخر الثالث ($t-3$) سالبة وهذا ما يفسر العلاقة العكسية بين الادخار في السنة t والادخار في السنة ($t-3$).
 - هناك علاقة طردية بين الادخار والاستثمار المحلي الحقيقي للفترة الثانية السابقة.
 - توجد علاقة عكسية بين الادخار والاستهلاك النهائي.
 - هناك علاقة طردية بين الادخار والصادرات للفترتين السابقتين.
- 4- استنتجنا أنه تبقى الطرق الإحصائية الحديثة والتي تعتبر تقنية شعاع الانحدار الذاتي (VAR) واحد منها هي الأكثر استعمالا وتحاولا لشرح وتفسير العلاقة بين الادخار وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية الأخرى.

التوصيات:

- بناء على النتائج السابقة يمكن تقديم الحلول والاقتراحات التالية لتعبئة الادخار المحلي في الجزائر التالية:
1. الحد من مستويات التضخم ومحاولة تخفيض نسبته إلى أقصى حد من أجل المحافظة على القدرة الشرائية للأفراد، باستخدام سياسة نقدية حازمة والتي تساعد على الاستقرار الاقتصادي، بالإضافة إلى الاحتفاظ بدعم السلع الاستهلاكية الضرورية.
2. ضرورة الاهتمام بتطوير وإصلاح الجهاز المصرفي لكونه الجهاز الفعال في تعبئة الودائع الادخارية شرط أن يكون هذا على أساس المشاركة في نتائج العمليات الذي يدعي إليها الاقتصاد الإسلامي ومحاولة انتشاره جغرافيا لزيادة الادخار العائلي والحد من الزيادة في معدل الاكتناز وخاصة في الأوساط الريفية.

3. إنشاء نظام معلوماتي متطور يعتمد على التقنيات الإحصائية الحديثة في جمع المعطيات ومعالجتها وتسخيرها لخدمة البحث العلمي عامة والقياس الاقتصادي خاصة، دون أن ننسى توفير معطيات شهرية أو فصلية فيما يخص المتغيرات الاقتصادية الكلية حتى تكون نتائج الدراسات تعكس الوقائع، ولا بد من توفير معطيات شهرية أو فصلية فيما يخص المتغيرات الاقتصادية الكلية حتى تكون نتائج الدراسات تعكس الوقائع.

المراجع والإحالات:

¹ إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، الجزء الأول، دار الدعوة، تركيا، استانبول، 1989، ص 274.

² John Maynard Keynes, *The General Theory of Employment -Interest and Money-*, Edition: Australia- Project Gutenberg, February 2003, p 50.

³ *Ibid*, p51.

⁴ نصيرة بوعون يجاوي، الضرائب الوطنية والدولية - دروس وتطبيقات محلولة - مطبعة الصفحات الزرقاء الدولية، الجزائر، 2010، ص 62.

⁵ سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام، الطبعة الثانية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1998، ص 17.

⁶ أحمد سلامي ومحمد شيخي، "تقدير دالة الإدخار العائلي في الجزائر 1970-2005"، مجلة الباحث الصادرة بورقلة - الجزائر -، عدد رقم 06، 2008، ص 129.

⁷ خليل دعاس، "الادخار المحلي والتمويل الخارجي بين التكامل والإحلال - دراسة حالة الدول العربية-" (رسالة ماجستير)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر، 2002-2003، ص 4.

⁸ سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 31.

⁹ خليل دعاس، مرجع سابق، ص 4.

¹⁰ زهرة بن يخلف، "ثقافة الادخار في المجتمع الجزائري وأثرها على البنوك الجزائرية"، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية الجزائرية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، بشار - الجزائر: 25-26 أفريل 2006، ص 1.

¹¹ Ben bitour Ahmed, *L'expérience Algérienne de développement (1962-1991)*, Edition Dar Echrifa, Algérie, 1992, P42.

¹² ONS; *Premier résultats provisoires de recensement général de la population et de l'habitat*; n°16 juillet-septembre 87..

¹³ عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص 13.

¹⁴ مسعود درواسي، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004" (أطروحة دكتوراه دولة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 377..

¹⁵ الديوان الوطني للإحصائيات ONS والمجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي CNES.

¹⁶ وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي - دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية -، الطبعة الأولى، دار الحسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص 211.

¹⁷ *Tableau Economique d'Ensemble, ONS, 1974-1980.*

¹⁸ عمار زيتوني، مرجع سابق، ص 208 .

¹⁹ عبد الرحمن تومي ، مرجع سابق ، ص 48 .

²⁰ مرجع سبق ذكره ، ص 52.

²¹ كربالي بغداد ،، نظرة عامة عن التحولات الاقتصادية في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سبتمبر 2005، ص 61.

²² عبد العزيز شرابي، النتائج الأولية لبرامج التصحيح الهيكلي في البلدان المغربية، وحدة البحث، إفريقيا والعالم العربي، 1998، ص 75.

²³ عيسى مقلید، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية) ، كلية العلوم الاقتصادية لباتنة، 2007-2008، ص 28 .

²⁴ مرجع سبق ذكره ، ص 30 .

²⁵ عمار زيتوني، المصادر الداخلية لتمويل التنمية، (أطروحة دكتوراه دولة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة باتنة ، 2007، ص 243.

²⁶ الدليل الإحصائي لسنة 2003، العدد 23 .

²⁷ عمار زيتوني، مرجع سابق ، ص 244 .

²⁸ بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، الاثنين 24 ماي 2010، ص 01.

²⁹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 56، قانون المالية لسنة 1999 ، ص 27 .